حرية الإعلام والمعالجة الإعلامية للحراك الشّعبي في الجزائر

Media Freedom and Media treatment of the popular movement in Algeria

طالب الدكتوراه/ بوبكر مصطفاوي[2،1]، الدكتور/ أحمد المبارك عباسي[1]

[1]**جامعة الوادي، (الجزائر)**

[2]**المؤلف المراسل:** mostefaoui-boubaker@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/21 **تاريخ القبول للنشر:** 2022/01/18 **تاريخ النشر:** 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ نور الدين مهري (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

الملخّص:

تعالج هذه الورقة البحثيّة الموسومة بـ "حريّة الإعلام والحراك الشّعبي في الجزائر" حريّة الإعلام والتّغيرات التي مسّته في الجزائر منذ الحراك الشّعبي، والإطار المفاهيمي لوسائل الإعلام وأهم وظائفها، والحراك الشّعبي ومشروعيّته في الفقه الإسلامي والمواثيق والمعاهدات الدّولية والقانون الجزائري، وتأثيره في وسائل الإعلام بتناول قضايا الشّأن العام.

وتطرّق البحث إلى مناقشة الإشكاليّة التي ترمي إلى معرفة مدى التّأثير الذي أحدثه الحراك الشّعبي في الجزائر على وسائل الإعلام وكيفيّة معالجتها لأحداثه، وهل تحرّرت وسائل الإعلام من توجيهات ورقابة السّلطة وانتظمت بالقوانين؟ وهل توجّهت نحو التزام المصداقيّة والموضوعيّة؟

وخلصت الدّراسة إلى عدّة نتائج أهمّها: أنّ الحراك الشّعبي السّلمي صورة من صور التّظاهر المشروعة فقهاً وقانوناً، كذلك حريّة الإعلام في الجزائر يقرّها الدّستور غير أنّها مازالت بعيدة عن المصداقيّة والموضوعيّة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الإعلام؛ الحراك الشّعبي؛ المعالجة الإعلامية؛ دور الإعلام.

Abstract:

This research paper entitled "Media freedom and popular movement in Algeria," discusses the freedom of the media and the changes that have affected it in Algeria since the popular movement, the conceptual framework of the media and its most important functions, also the popular movement and its legitimacy in Islamic jurisprudence, international treaties, and Algerian law, moreover its impact on the media by addressing issues of public affairs.

The research dealt with the discussion of the problem that aimed to know the extent of the influence that the popular movement in Algeria had on the media and how they dealt with its events, and have the media been freed from the authority's directives and control and were organized with laws. Was it directed towards a commitment to credibility and objectivity?

The study concluded with several conclusions, which are summarized: that the peaceful popular movement is a form of legitimate protest, both in jurisprudence and law, as well as the freedom of the media in Algeria is recognized by the constitution, but it is still far from credibility and objectivity.

Key words: *media freedom; popular movement; Informational processing; Islamic jurisprudence; law.*

مقدّمة:

يتبادر إلى الذّهن بمجرّد الاطلاع على القوانين المنظّمة للإعلام في الجزائر أن الحريّة الإعلامية مضمونة وأنّ وسائل الإعلام تمارس مهامها بكل مهنيّة وموضوعيّة، خاصة مع فتح المجال للتّعدديّة الإعلاميّة، لكن الحقيقة عكس ذلك، حيث تفرض السّلطة في الجزائر رقابتها على المؤسسات الإعلاميّة وبأشكال مختلفة، تضمن لها تسويق صورة إعلاميّة تخدم مصالحها، ومع اندلاع الحراك الشّعبي في الجزائر والذي طال برفضه كل ما هو تابع للسّلطة وأجهزتها، ومن بينها وسائل الإعلام التي حاولت تغيير وجهتها واستثمار الحراك الشّعبي للتّحرّر من قبضة النّظام وتبعيّته، وهو ما بدأ يظهر من خلال تغطية وسائل الإعلام للحدث، وتظاهر كثير من الإعلاميّين مطالبين بالحريّة الإعلامية ومن بينها وسائل الإعلام العموميّة وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

أهميّة الدّراسة:

تظهر أهميّة الدّراسة من خلال تسليط الضّوء على واحدة من أهم المؤسّسات وما لها من دور فعّال في توجيه الرّأي العام وتنويره بإظهار الحقائق بموضوعيّة، فهي ترتبط أساسا بقضايا الشّأن العام، لكنّها بالمقابل متّهمة في مصداقيّتها وكونها منحازة وتمارس الانتقائيّة وهي بعيدة عن المهنيّة والموضوعيّة، كما أنها منقوصة الحريّة بسبب هيمنة السّلطة والمال الخاص والتّضييق المفروض عليها، وهو ما أدى بها في ظلّ الحراك الشّعبي إلى محاولة التّخلّص من النمطيّة القديمة وتغيير وجهتها خاصّة بوجود بدائل متعدّدة ومتنوّعة تفرض عليها المواكبة والمهنيّة بدل الانغلاق والتّقوْقع.

إشكاليّة الدّراسة:

تتمثل إشكاليّة الدّراسة في الوقوف على مدى التّأثير الذي أحدثه الحراك الشّعبي في الجزائر على وسائل الإعلام وكيفيّة معالجتها لأحداثه، فهل تحرّرت وسائل الإعلام من توجيهات ورقابة السّلطة وانتظمت بالقوانين؟ وهل التزام المهنيّة وتحرّي المصداقيّة والموضوعيّة هو توجّهها الجديد؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدّراسة إلى بيان أنّ وسائل الإعلام العموميّة والخاصّة في الجزائر رغم تنوّعها وتعدّدها ما هو إلا تنوّع في غالبه شكليّ وصوريّ، وأنّ القوانين المنظِّمة للممارسة والحريّة الإعلاميّة ليست إلا نصوصا لا تتجاوز سلطة أصحاب القرار، كما تهدف إلى إظهار تأثير الحراك الشّعبي في وسائل الإعلام وكيف تغيّرت المعالجة الإعلاميّة وتحرّرت من تّبعيّة السّلطة ولو جزئيّا.

سنقوم بتحليل الموضوع وفقا للتقسيم المفصّل أدناه:

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي لحريّة الإعلام والحراك الشّعبي في الجزائر

تقوم الحياة الإنسانيّة على التّواصل منذ القديم، فقد تطوّرت وسائله تاريخيّا تِبَعاً لتطور الحياة الاجتماعيّة، بدءً بقرع الطّبول ونفخ الأبواق، مرورا بالنّقش على الحجر والرّسومات وإشعال النّار، ثم المناداة فالقصيدة الشّعرية، ثمّ تلاها النّدوات في الأسواق والمناسبات والخُطَبُ، وتبعا لظهور الكتابة ثمّ الطّباعة ظهرت الصُّحفُ ثمّ الإذاعة وغيرها وصولا إلى ما نعرفه اليوم من وسائل اتصال وإعلام فضائيّة وإلكترونيّة تنقل الخبر كتابة وصوتا وصورة، حيث بات ما يعرف الآن بوسائل الإعلام يمثل بناءً أساسا في حياة البشريّة تتأثّر به وتؤثر فيه سِلبا وإيجابا.

وتركّز وسائل الإعلام على أهمّ الأحداث التي تستقطب اهتمام النّاس ومن أهمّها الأحداث السّياسية، وهذا ما نلاحظه من اهتمامٍ بالغ حول الحراك الشّعبي في الجزائر والتّحوّلات السّياسية التي أحدثها، وكيف أثّر إعلاميّا، وقبل الحديث عن المعالجة الإعلاميّة للحراك الشّعبي بالجزائر، سنتّطرق إلى مفهوم الإعلام ووظيفته، ومفهوم الحراك الشّعبي ومشْرُوعيّته في المطلبيْن التّاليْن.

المطلب الأول: مفهوم الإعلام ووظيفته

تتنوّع مصادر الخبر والمعلومات خاصّة مع تطوّر وسائل التّواصل وتعدُّدها، غير أنّ الإعلام له مدلوله الخاص وهذا ما سنتعرّف عليه في الفرع الأول، إضافة إلى أنّ وسائل الإعلام وبحكم أنّها تتوجه إلى الجمهور أو بعض فئاته، فإنها تؤدي رسالة ووظيفة تختلف باختلاف النّشاط والفئة المُتلقيّة، وهذا ما سنتناوله في الفرع الثّاني.

الفرع الأول: مفهوم وسائل الإعلام

أولاً- الإعلام لغة:

يقال: تَعلَّم في موْضِع أَعْلَمَ، ففي حديث الدّجال: "تعلَّمُوا أنّ ربّكم ليس بأعْورَ"، بمعنى اِعْلَمُوا، ولا يُستعمل تَعلَّم بمعنى أَعلَم إلّا في الأمر (ابن منظور، صفحة 417) وتَعَالَمَه الجميع أي عَلِمُوه، وعَلِم بالشّيء: أيْ شعر به، يُقال ما علِمت بخبر قُدُومه، أيْ ما شعرت، ويُقال استَعْلِمْ لي خَبر فلانٍ وأعلِمْنِيه حتّى أَعْلَمَه، واستَعْلَمَني الخَبَر فأعْلمتُه إيّاه (ابن منظور، صفحة 417)، وأعْلَمتُه بكذا أي: أشعرته وعلّمتُه تعْلِيما (الفراهيدي، صفحة 221)، فمدلولات الكلمة لا تخرج عن الإشعار والإخبار والتعليم ونحو هذا.

فهو بمعنى يفيد الإخبار والإنبَاء والتَّعليم، فالإعلام بالشّيء إظهار حقِيقتِه ونقْلُ العِلم به إلى الغير؛ وهذا جوْهرُ الإعلام فلا بُدّ له من عِلم وحقيقة، ثم نقل هذا العلم وإبرازه للجُمهور عُموما (حامد عبد الواحد، صفحة 19)، وعليه فهو نقل نبأ أو خبر أو معلومة لها مصدر وتُبنى على حقيقة واقعة أو متوقّعة الحدوث غالبا.

ثانياً- الإعلام اصطلاحا:

إذا رجعنا إلى المدلول الحديث للإعلام (*Informing*) فإنّه يرتبط بالدّرجة الأولى بالاتّصال الجماعيّ أو الجَمْعيّ أو الجماهيريّ، فهي تعني بذلك "الاتّصال بجماهير النّاس ومخاطبتها بالخبر والفكرة

والمعلومات والرّأي، ونقل العلم إليها بالطُّرق والوسائل المناسبة والفعّالة، على أن يتوافق هذا الاتّصال مع اتّجاهات الجماهير ومُيُولها" (حامد عبد الواحد، صفحة 20).

فيعرّفها القانون العضوي المتعلّق بالإعلام بقوله: "هي كل نشر أو بثٍّ لوقائعَ أحداث أو رسائل أو أراء أو أفكار أو معارف، عبر أيّةِ وسيلة مكتوبةٍ أو مسموعةٍ أو متلفزةٍ أو إلكترونيّةٍ، وتكون موجّهة للجمهور أو لفئة منه" (القانون العضوي للإعلام، المادة 03).

يلاحظ من خلال التّعريفين أنّ العمل الإعلاميّ تحكمه الوسائل وقد تتعدّد هذه الوسائل وتتنوّع؛ وهو ما نشهده في عصرنا، كما أنّ الإعلام موجّه بالأساس إلى الجمهور أو لفئة منه، ولا تكون الوسيلة فعّالة حتّى تؤدّي دورها وتحقّق التّواصل بالجمهور أو بعض فئاته، وبذلك نكاد نجزم أنّ كلَّ فرد في هذا العصر يمكنه ممارسة العمل الإعلاميَّ عبر الوسائل المتاحة لديه وبِيُسْر كبير، وقد صار هذا منتشرا عبر وسائل الاتّصال الاجتماعي وعند من يُسَمَّوْنَ النُّشطاءَ السّياسيّين أو المُدَوِّنُين ونحو ذلك، فهم وحسب التّعريفيْن يمارسون عملا إعلاميّا وهذا يجعل مجاله واسعا ولا يمكن حصره.

وفي الحقيقة يجب أن يضبط العمل الإعلاميُّ بنحو صفة الممارسين له؛ أي الصُّحفي والإعلاميّ ونحوهما، ويضبط أيضا بالتّبعيّة لمؤسّسة تمارس النّشاط الإعلاميّ، لأن تنوُّع الوسائل وتعدُّدَها وما له من فوائد يفتح الباب لبثِّ الإشاعة والكذب والتلفيق وانتهاك حرمات الأفراد وخصوصيّتهم، وتهديد الجماعة وأمنها وجلب المفاسد، وهو ما تشهده كثير من وسائل الاتصال والتّواصل اليوم.

الفرع الثّاني: وظيفة وسائل الإعلام

كل مجتمع إنساني يقوم أساساً على الاتّصال بين أفراده وجماعاته، قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13] فالتّعارف يُبْنَى على الاتّصال، ويحمل نوعا من أنواع الإعلام، فتتنوّع وظائف الإعلام بتنوّع وسائله وأهدافه وفئاته، ومن هذه الوظائف (علي عبد الفتاح كنعان، صفحة 5):

1- 1التّوجيه:

حيث تستطيع إكساب الجماهير اتّجاهات جديدة أو تعديلها؛ وذلك بحسن اختيار المادة الإعلاميّة والظّروف المناسبة، ومدى قابليّتها لدى المتلقّي.

2- الدّعاية:

وتمارس لتوجيه الرّأي العام الدّاخلي أو الخارجي، والتّعريف بفلسفة الحكومات وسياستها العامّة حماية للدولة وفق توجّهاتها وأيديولوجيّتها، وقد تكون في نطاق داخلي، كالدّعاية الحزبيّة أو الانتخابيّة.

3- التّعليم والتّثقيف:

وهو بغير الطّرق الأكاديمية المعروفة، وقد يكون مقصودا أو عرضيّا؛ فيحصل نتيجة اتّجاه المتلقّي لوسائل الإعلام وتفاعله معها، كما قد يكون متخصّصا أو حرّا.

4- التّعارف الاجتماعيّ:

فهي تربط الأفراد بأسلوب عاطفيّ، أو تقديم الأشخاص المحبوبين والمشهورين في نفوس النّاس.

5- التّسلية والتّرفيه:

من خلال عرض برامج ترفيهيّة، لكنّها كثيرا ما تتضمّن أبعادا تتجاوز التّسلية والتّرفيه إلى التّأثير في القيم والأخلاق والسّلوك المجتمعيّ العامّ.

6- الإعلان:

وهذا بالتّعريف بالسّلع والمنتوجات ومكانها، ودفع الجماهير إلى اقتنائها وتجربتها، فهي مرتبطة بالإعلام بصفة تجاريّة ربحيّة.

وبذلك يعتبر الإعلام جامعة مفتوحة لها مناهجها المتعدّدة والمتجدّدة والمتغيّرة حسب الظّروف والأحداث، والمتّسعة باتّساع الوعي والنّشاط العامّ للمجتمع (علي عبد الفتاح كنعان، صفحة 10)، ويمكن أن يكون الإعلام إيجابيّا، كما قد يكون سلبيا، وضابط السّلبية والإيجابيّة يختلف باختلاف المجتمعات وقيمها؛ ففي الجزائر مثلا لا يخرج الضّابط عمّا يحقّق حفظ الهويّة الوطنيّة فيما تشمله من ثوابت، فالإسلام واللّغة العربيّة ووحدة الشّعب والتّراب الوطنيّ لا يمكن الاعتداء عليها ولو باسم الحريّة الإعلاميّة.

كما وجب على وسائل الإعلام أن تتَّسِم بالصّدق ودقّة الخبر ووجوب التّثبُّت قبل النّشر، فلا يقوم إعلام على الظّن والوهم أو مجرّد الشُّبهة قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[الإسراء: 36]، وفي الحديث عن أبي هريرة ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: «إيّاكم والظّنّ، فإنّ الظّنّ أكذبُ الحديثِ، ولا تحَسّسُوا، ولا تَجَسّسُوا، ولا تَحاسدُوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عبادَ اللهِ إخْوانا» (البخاري، حديث رقم 5143)، فليس سبقاً إعلاميّاً نشر الخبر دون التّثبُّتِ من صحّته، وكذلك استعمال المنابر الإعلامية للتّنابز بالألقاب والتّشهير وبثّ البغضاء والشّحناء ونشر الرّذيلة وسوء الأخلاق واتّهام الأبرياء؛ حيث تُنصَّبت كثير من وسائل الإعلام اليوم مثلا مَحاكِمَ للاتّهام والتّحقيق والحُكْم على الأشخاص والخوض في أعراض النّاس وخصوصيّاتهم، وهو حقّ للقضاء فقط يُمنَع تجاوزه وإلّا صار الأمر هَرَجًا ومَرَجًا.

المطلب الثّاني: الحَراك الشّعبي مفهومه ومشروعيّته وتأثيره على حريّة الإعلام في الجزائر

تشهد مختلف البلاد في العالم خروج الجماهير للاحتجاج؛ طلبا لتصحيح وضع قائم أو تغييره، وذلك في صورة حشود وتجمّعات اختلفت مُسمَّياتُها بين تظاهرات ومسيرات أو حراك شعبيّ؛ مثل ما حدث أيام الجمعة في الجزائر منذ 2019/02/22م، وهو ما سنُعرِّفه في هذا المطلب الذي سنتناول خلاله تعريف الحَراك الشّعبي والتّظاهرات في فرعه الأول، ثم التّعرض لمشروعيّة الحراك والتّظاهرات الشّعبيّة فقها وقانونا في الفرع الثّاني.

الفرع الأول: مفهوم الحَراك الشّعبي والتّظاهرات

أولاً- الحراك لغة:

حَرُك حركًا وحركةُ، ضد سَكَن، حَرّكه فتحَرّك، ضد سَكّنه فسَكن، وحرَّك منّي الأمْرَ، أي اضطربتُ له، والحَركةُ ضدّ السُّكون، والحَراك: الحَركةُ، فالحَرِكُ الخفيف الذّكي.. غلام حَرِك: أيْ خفيف ذكي (الجوهري، صفحة 242) (المنجد في اللغة، صفحة 128)، وحرُك يَحْرُكُ حَرَكةً وحَرْكا وحرّكه

فتحرَّك، وتقول قدْ أعيا فما به حَرَاكُ، أيْ حَركة، والمِحْراكُ الخَشبة التي تُحرَّك بها النّار (ابن منظور، صفحة 844).

أمّا مادة ظهر فالظّاء والهاء والرّاء أصل صحيح واحد يدل على قوّة وبروز، ومن ذلك ظهر الشّيء ظهورا فهو ظاهر، إذا انكشف وبرز، وسُمِّي وقت الظّهر والظّهيرة، وهو أظهر أوقات النّهار وأضْوَؤُها...فهو يجمع البروز والقوّة، والظّهير أيْ المعين، كأنّه أسند ظهره إلى ظهرك، والظُّهور الغلبة، قال تعالى:﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: 14] ويقولون جاء فلان في ظَهرته وناهِضَته، أيْ قومه، وإنّما سمّوا ظهرةً لأنه يَتَقوَّى بهم (ابن فارس، صفحة 471).

التّظاهر والمظاهرة:

التّعاون والمعاونة، و تظاهر القوم: تدابروا كأنّه ولّى كل واحد منهم ظهره إلى صاحبه، واستظهر به أي استعان به، واستظهر الشّيء: أي حفظه وقرأه ظاهرا (الجوهري، صفحة 723)، قال تعالى: ﴿ وَإِن تَظَّاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [التّحريم:04]، أي من التّعاون على النّبي ﷺ بالإيذاء (تفسيرالبغوي، صفحة 165)، وقال أيضا: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة:09]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَّاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [البقرة:85] أي: تتظاهرون وأدغمت التّاء في الظّاء، ومعناها تتعاونون، والظّهير العون، على الإثم والعدوان، فالتّظاهر يعني التّعاون والتّعاضد والتّآزر والمساعدة.

ثانياً- الحراك اصطلاحا:

وهو التَّجمهر الذي يصدر من القاعدة الشّعبية؛ يقصد إظهار المعارضة وإعلان الرّفض لسياسة من سياسات الحكومة، أو المطالبة بحقّ من الحقوق الشّعبيّة لدى الحكومة (عدلان عطيّة، صفحة 343)، فهو تجمّع نابع من الشّعب أو جزء منه معلنا معارضة بأوجه متعدّدة، أو للمطالبة بحقوق محدّدة.

ويمكن تعريفه بأنّه: "سلوك جماهيري عارض يهدف لتوصيل رسالة جماعيّة إلى الحُكّام، عن طريق التّجمع في مكان عامٍّ والتّعاون في إظهار رغبة موحَّدَة" (عدلان عطيّة، صفحة 343)، فالإشارة إلى السّلوك الجماهيري تعني الرّغبة المنبثقة من التّفكير الجمعي نتيجة الرّسائل السّلبيّة التي تلقّتها الشّعوب والشّعور بالخطر ممّا حذا بها إلى إعلان الرّفض أو المطالبة بالحقوق.

كما عُرّف بأنّه "صورة من صور الحسبة السّياسيّة، تُنَفَّذ بأسلوب جماعيٍّ، عن طريق اجتماع طوائفَ من الشّعب في مكان عامٍّ للتّعاون على إبداء الرّأي وإظهار المعارضة للحكومة" (عدلان عطيّة، صفحة 343)، والحسبة إقتباسا من الحسبة في الإسلام والتي توجّه للحاكم ونظام الحكم، ولكن بصورة جماهيريّة شعبيّة وهذا ما يمنحها القوّة والقدرة والتأثير اللّازم.

ويرى البعض أنّ هناك فرقا في الدّلالة الاصطلاحية بين التّجمهر والتّظاهر والتّجمع السّلمي، وهذا ما نشير إليه هنا:

1- فالتّجمهر:

يقصد به كل تجمّع جاء نتيجة اتّفاق مسبق وغالبا ما يكون عدوانيّا لجماعة من النّاس في الطّريق العمومي قصد الإخلال بالنّظام العام، أو قصد المساس والحَدِّ من حريّة الأفراد، وحتّى يعتبر التّجمع تجمهرا وجريمة يجب أن يكون في مكان عامّ أو في الطّريق العموميّ، وألّا يتم تفريق المتجمهرين إلا بعد أن يتمّ إنذارهم (بوطيّب بن ناصر، صفحة 2)، فالتّجمهر ينبئ إذا بعدوانيّة عن سابق اتفاق وإعدادٍ، كما أنّ غرضه ليس سلميّا وليس بريئا حسب هذا التّعريف.

2- المظاهرات العموميّة:

فهي موكِب استعراضات وتجمّعات أشخاص بصورة عامّة وهي جميع التّظاهرات التي تجرى على الطّريق العموميّ باتفاق بينهم ويحذوهم في ذلك هدف مشترك وخُطّة مرسومة لتحقيق غرض معيّن، أو التّعبير عن سخط أو فرحة من طريق الإشارات أو الكلام ورفع الرّايات واللّافتات، وهي تخضع لترخيص مسبق (بوطيّب بن ناصر، صفحة 2)، وربّما يشير التّعريف إلى الغاية من المظاهرات والتي قد تكون احتفالا مثلا، أو رفضا لسياسة ما جزئيا.

3- التّجمع السّلمي:

يُعتبر تجمّع عدد من الأشخاص في مكان معيّن خارج الطّريق العمومي في فترة زمنيّة محدّدة وتكون المشاركة فيه عن طريق الدّعوات الفرديّة أو عن طريق الصّحف والجرائد، وهذا قصد طرح أفكار لمناقشتها واتّخاذ قرارات أو اتّفاقات على مصلحة معيّنة (بوطيّب بن ناصر، صفحة 2)، والمقصود هنا في الاحتجاجات الفئويّة والعمّاليّة أو الحزبيّة، أي أنّ التّجمّع تحت إشراف تنظيمات معيّنة، سواء أكانت سياسيّة أم عمّاليّة أم طلابيّة وغيرها.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن بناء مفهوم للحراك الشّعبي يجمع أهمّ العناصر التي تضبطه وتبيّن حدوده وأسسه كما يلي:

4- الحراك الشّعبي:

وهو تجمّع شعبيّ سلميّ علنيّ لفئة محدّدة أو غالب الشّعبِ، يتحرّك في السّاحات والأماكن العامّة أو الحكوميّة، يبدي تآزرا وتعاضدا مشهودا، بقيادة أو من غيرها، تدفعه مصلحة مشتركة، معلنا رفضا أو تأييدا لتدابير حكوميّة، أو سعيا لتغييرها أو إلغائها، أو تغيير النِّظام برُمّته.

الفرع الثّاني: مشْرُوعيّة الحَرَاكِ والتَّظَاهرِ

أولا: مشروعيّته في الفقه الإسلاميّ، اختلفت الأقوال بين مُجيز ومُحرّم، فالقول بجواز المظاهرات والحراك كوسيلة للحسبة وأداة للتّعبير والتّغيير يُبْنى على أصليْن:

1- وجوب النّصيحة للحاكم، وأنّ الحسبة السّياسية حقّ للأمّة باعتبارها صاحبة السّلطان، وهي مسؤولة أمام الله عن محاسبة الحكّام ومراقبتهم وتقويم اعوجاجهم.

2- المظاهرات وسيلة وأداة إن خلت من مخالفات شرعيّة، فليس هناك مسوّغ لحِرمان الأمّة منها، خصوصا إن استدعى الأمر ذلك والأدلّة على الأصلين كثيرة منها:

2-1- القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحجّ:41]، وفيه دليل على صحّة أمر الخلفاء الرّاشدين إذ لم يستجمع ذلك غيرهم من المهاجرين (البيضاوي، صفحة 73).

2-2- السُّنة النّبوية: عن تميم الدّاريﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: «الدِّين النّصِيحة، قلنا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمّة المسلمين، وعامّتهم» (صحيح مسلم، حديث رقم 55، صفحة 44/01/55).

2-3- الإجماع: قال النّووي فيه تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر من الكتاب والسّنة وإجماع الأمّة، وهو من النّصيحة التي هي من الدِّين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرّافضة ولا يعتد بخلافهم (النّووي، صفحة 22)، والنّصيحة لأئمّة المسلمين فمعاونتهم على الحقّ وطاعتهم فيه، وأمرهم به ونهيهم وتذكيرهم برفق، وإعلامهم بما غفلوا عنه، ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عنهم، وتأليف قلوب المسلمين لطاعتهم، قال الخطّابي: "ومن النّصيحة لهم؛ الصّلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصّدقات إليهم، وترك الخروج بالسّيف عليهم إلّا إذا ظهر منهم حَيْفٌ، أو سوء عِشْرة، وأن لا يُغْرَوْا بالثّناء الكاذب عليهم، وأن يدعوا لهم بالصّلاح" (الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المَغرِبي، صفحة 374).

أمّا أدلّة الأصل الثّاني: فالمظاهرات ليست من الشّعائر التّعبّديّة حتّى نوقف العمل بها حتى يأتي ما يدلُّ على مشروعيّتها، فهي من العادات والأصل في العادات الالتفات للمعاني؛ فما وافق الشّريعة ولم يخالفها وكان فيها مصلحة راجحة؛ فلا مسوّغ لحُرمَتِها (عدلان عطيّة، صفحة 347).

يعود أصل الالتفات للمعاني في العادات لأمور كالاستقراء؛ فالشّارع يقصد مصالح العباد، والأحكام تدور معه حيثما دار، فترى الشّيء يُمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز، كما أنه توسّعٌ في بيان العلل والحِكَم في تعليل العادات، وأكثر ما علّل فيها بالمناسب الذي تقبله العقول، وهو ما جرت به مصالح العباد عملا بالكلّيّات مُطّردةً (محمد بن حسين الجيزاني، صفحة 179).

أمّا القول بتّحريم التّظاهر فيعتمد على ما يلي:

- وجوب السّمع والطّاعة للحكّام وتحريم النّزاع والخروجِ عليهم، وما يُثير الفِتَنَ.
- سدّ الذّرائع المفضي إلى الفوضى والتّهارُجِ وسفك الدّماءِ.
- تحريم الابتداع في الدّين والتّشبه بالكفّار.
- والدّليل في ذلك أصول ثلاثة:

1- الأصل الأول: من السُّنة فعن عبادة بن الصّامتﷺ قال: دعانا رسول الله ﷺ، فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا، «أن بايَعَنا على السَّمع والطَّاعة في مَنشطِنا ومَكرِهنا، وعُسرِنا ويُسرِنا، وأثرة علينا، وألاّ نُنازِع الأمْرَ أهله إلّا أن أرَوْا كُفرا بَواحا عِنْدكُم من الله فيه بُرهان» (البخاري، حديث رقم 5143، صفحة 92/02/7056) (صحيح مسلم، حديث رقم 55، صفحة 33/47/1709).

2- الأصل الثّاني: المظاهرات تؤدّي في أكثر الأحيان للاضطراب واختلال الأمن، ممّا قد يُطْمِع الأعداء والتّدخل الأجنبيَّ، وسَدّا للذّرائع واحتياطا جاء التّحريم (عدلان عطيّة، صفحة 351).

3- الأصل الثّالث: هي وسيلة مستحدثة لم تَرِد في الدّين، وعليه فهي مُحرّمة للابتداع وتشبّها بالكافرين، وهو أمر ممنوع في الإسلام، فعن عائشة ﵂ أنّها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَن أَحْدَثَ في أَمرِنا ما ليْسَ فِيهِ فهُو رَدٌّ» (البخاري، حديث رقم 5143، صفحة 659/05/2679).

لكن اعتُرض على الأصول السّابقة والقاضية بالمنع أنّه لا يُسقط واجب السّمع والطّاعة واجب النّصيحة والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ولا يلزم من قيام المظاهرات المنازعة للسّلطان التي تقوم بها فئة تفتات على إرادة الأمّة قبل السّلطان، أمّا المظاهرات السِّلمية المنضبطة فهي للنُّصح والمطالبة بالحقوق وتعتبر جهادا بالكلمة عند سلطان جائرٍ، خاصة إن تولّاها أهل الحلِّ والعقد، أو تولاّها سواد الأمَّة وجمهورها عند غياب أهل الحلِّ والعقد حِسًّا أو معنًى، وتعتبر صورة من صور ممارسة الأمّة لسلطانها في العزل والتَّولية والمراقبة والمحاسبة، (عدلان عطيّة، صفحة 358).

وأمّا اعتبار الوسائل الحديثة بِدْعًا في الدّين فالحُجَّة باطلة، فقد يستعان بها في الدّعوة وإنكار المنكرات، فالإحداثُ المحرَّم هو ما كان في العبادات وليس العادات كمن أحدث عبادة ليست مشروعة أصلا؛ كتخصيص فضل مكان أو هيئة في عبادة مشروعة بلا دليل تخصيص، مثل فضل الدّعاء عند قبور الصّالحين، كما أنّها ليست- المظاهرات - محدثة أصلا، فقد نصّ عليها بعض الأئمة واشتهرت ولم تنكر (عدلان عطيّة، صفحة 358).

أمّا الوسائل التي يتوصّل بها لأداء الواجب المطلق؛ وهو ما لم يأتِ الشّرعُ بتحديد كيفية أدائه على صورة مخصوصة مثل الجهاد والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والإحسان للنّاس وبِرّ الوالدين، والأمثلة كثيرة كالأذان باستعمال مُكبّرات الصّوت، والبوصلة لتحديد القِبلة، والقاعدة في هذا أنّ الوسائل التي يتوصّل بها إلى امتِثال الشّرع لا تُمنع لمجرّد كونها لم تكن على عهد النّبي ﷺ أو عصر السّلف.

أمّا الحديث عن كونها تشبُّها بالكفّار فالاحتجاج به ضرب من الغفلة عند أهلِ التَّحقيق؛ ذلك أنّ الوسائل والصّناعات والعادات المحضة ونحوها إذا عمّت في النّاس يفعلها المسلمون وغيرهم ولا تختصّ بالكفّار، وعليه فلا يتحقّق معنى التّحريم ولا يصدق عليها اللّفظ والمعنى، ولا بأس من الاستفادة منها في مقاصد الشّريعة، كما أفتى ابن تيمية في النّفع الذي يفعله المسلم والكافر كالبناء والخياطة والنّسيج (عدلان عطيّة، صفحة 362).

إنّ استعمال وسائل الإعلام الحديثة في الدّعوة إلى الله، واستعمال الصّور لإيضاح أحوال المسلمين، والحثِّ على طلب العلم والانتخابات العصريّة والنّقابات...كلّ ذلك يجوز أخذه من غير المسلم (العلي، 2019).

أمّا الاحتجاج بقاعدة سدِّ الذّرائع فمردود من وجهين:

الأول: العلم بأنّ الوسيلة حقّا ذريعة إلى مفسدة تربو على المصلحة لا أن يكون بناءً على وهْمٍ أو خوف أو على أحوال يختلف فيها القياس والتّمثيل.

الثاني: ألاّ يتجاوز بالذّريعة قدرها فيؤدي إلى تحريم المباح أو تفويت مصالحَ شرعيّةٍ مُحقّقةٍ (عدلان عطيّة، صفحة 362).

وعليه يمكن القول إنّ القطع والجزم بتحريم المظاهرات والمسيرات وكلّ وسائل الاحتجاجات الشّعبية كالحراك الشّعبي الذي حدث في الجزائر، أو جوازها لا يخضع لورود تحريمها شرعا من عدمه؛ فحكمها حكم العادات والفيصل فيها مقاصد الشّرع ومدى تحقيق المصالح وتحصيلها ودفع المفاسد أو حصرها وتقليلها.

ثانياً- مشروعيّته قانونا:

أقرّت أغلب التّشريعات والمواثيق والدّساتير الدّولية على الحقّ في التّجمعات السّلمية والتّظاهرات الشّعبية، فذكرت المادة 21 من العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة على أنّه "يكون الحقُّ في التّجمع السّلمي معترفا به ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحقِّ إلّا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكّل تدابير ضروريّة في مجتمع ديمقراطيّ، لصيانة الأمن القومي أو السّلامة العامّة أو النّظام العامِّ أو حماية الصّحة العامّة أو الآداب العامّة أو حماية حقوق الآخرين وحرّيّاتهم" (الجمعيّة العامة للأمم المتحدة قرار2200).

كذلك نصّت الفقرة الأولى والثّانية من المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه "لكل شخص الحقّ في حريّة الاشتراك في الجمعيّات والجماعات السّلمية، ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعيّة ما" (الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة،قرار 217000)، وهو ما سايرته الدّساتير الجزائريّة منذ الاستقلال بدءً بدستور 1963م إلى غاية التّعديل الدّستوري 2016م، وقد اعتبر دستور 1989م التّظاهر مظهرا ديمقراطيّا بامتياز، وانفتاح الجزائر على التّعدّديّة السّياسيّة، حيث كانت المظاهرات شكلا متكرّرا مارسته الأحزاب، غير أنّه تَمّ التّراجع عنه في دستور 1996م، والذي لم يمنع التّظاهرات والتّجمعات صراحة، لكنّه قَيَّدها بشرطِ التّصريح المسبق والتّرخيص من السّلطة، وهو قيد بيد السّلطة تمنع أو تمنح به حقّا هو في الأساس قانوني.

كما ذكر التّعديل الدّستوري 2016م في مادته 49 بنصِّها على أنَّ "حريّة التّظاهر السّلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدّد كيفيّات ممارستها" (التعديل الدّستوري2016م مادة 49)، ذلك بأنه نصّ على الحقّ في التّظاهر السِّلميّ وحدّد كيفيات ممارستها بضوابط قانونيّة، وهذه الضّوابط فسحة للسّلطة كذلك تتيح لها التّحكم ومنع التّظاهرات والتّجمعات، ومنها أنها منعت أيّ تظاهرات أو تجمّعات في العاصمة الجزائريّة خصوصا.

وقد أقرّ الدّستور الجديد في الفقرة 10 من ديباجته بشرعيّة الحراك الشّعبي السّلميّ قائلا: "يعبِّر الشّعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدّستور بإحداث تحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميّا من خلال الحراك الشّعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير2019" (الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية عدد82 ديسمبر2020)، ويذكر أنّ الحراك الشّعبي في الجزائر انطلق دون تصريح أو ترخيص مسبق من السّلطة، وكان سببا في تغيير دستوري نصّ على ضمان حرّية التّعبير، وعلى ممارسة حقّ الاجتماع والتّظاهر سلميّا بمجرّد التّصريح، واعتبرهما حقّين مضمونين، وهذا ما تؤكده المادة 52 من دستور 2020م.

ويبدو أنّ الحراك الشّعبي في الجزائر قد ألقى بثقله على حريّة الصّحافة والإعلام، وهو ما ترجمه ولأوّل مرة الدّستور الجديد لسنة 2020م، حيث نصّ في المادة 54 منه على تفاصيل لم تشر إليها الدّساتير السّابقة وهي أنّ:

"حرية الصّحافة المكتوبة والسّمعية البصرية والإلكترونية مضمونة، تتضمّن حريّة الصّحافة على وجه الخصوص ما يأتي:

- حريّة تعبير وإبداع الصحفيين ومتعاوني الصّحافة.
- حق الصّحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون.
- الحقّ في حماية استقلالية الصّحفي والسّر المهني.
- الحقّ في إنشاء الصّحف والنّشريات بمجرد التّصريح بذلك.
- الحقّ في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحدّدها القانون.
- الحقّ في نشر الأخبار والأفكار والصّور والآراء في إطار القانون، واحترام ثوابت الأُمّة وقيمها الدّينيّة والأخلاقية والثّقافية.
- لا يمكن أن تستعمل حريّة الصّحافة للمساس بكرامة الغير وحريّاتهم وحقوقهم.
- يحظر نشر خطاب التّمييز والكراهيّة.
- لا يمكن أن تخضع جنحة الصّحافة لعقوبة سالبة للحريّة.
- لا يمكن توقيف نشاط الصّحف والنّشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والصّحف الإلكترونية إلاّ بمقتضى قرار قضائي."

المبحث الثّاني:

المعالجة الإعلاميّة للحراك الشّعبي في الجزائر

يعتبر الإعلام مصدرا مُهمّا لنقل الخبر والحقيقة، خاصّة في الوقت الحاليّ والذي صارت مصادر المعلومة فيه متعدّدةً ومتنوّعةً، حيث يشهد تراجع الصُّحف المكتوبة والإعلام المسموع ممثلا في الإذاعة، واتّسع نطاق الإعلام المرئيّ مُمثّلا في القنوات التلفزيونيّة الفضائيّة والمحليّة.

وأمام انصراف وسائل الإعلام الرّسميّة إلى التّعتيم الإعلامي على المسيرات الشّعبية الأولى، وارتباك وسائل الإعلام الخاصة في تغطيتها. قامت "وسائل الإعلام الفرديّة الجماهيريّة *Self-Mass media*" بدور أساسي في إعلام الجزائريّين عن مسيرات يوم الجمعة من خلال نقلها مباشرة بالصّوت والصّورة عبر موقع الفيسبوك. وبهذا ربطت الحراك الشّعبي بالفضاء الافتراضيّ. وقامت بتوجيهه للحفاظ على طابعه السّلمي (لعياضي، نصر الدّين، 2019م).

إنّ مؤسّسات الإعلام متّهمة في مصداقيّتها رغم ما تتوفّر عليه من وسائل ماديّة وتنوُّع مصادرها، وتكنولوجيا عالية الدِّقة تساعدها على التَّبَيُّن والتّثبّت، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِي ﷺ قال: «كَفَى بِالمَرْءِ كذِباً أنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِع» (صحيح مسلم، حديث رقم 55)، فهي تمارس العمل الإعلاميَّ أحيانا كثيرة

بعيدا عن الأمانة أو المنهجيّة السّليمة، خاصّة مع ازدهار الإعلام الإلكترونيّ عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ المختلفة، وهو ما مَكَّن المُتلقّي من قدرة كافية على النّقد و التّمييز، لذا نجد رفضا كبيرا لبعض وسائل الإعلام يُترجمه الاستهزاء والتّهكُّم والمقاطعة وحتّى السَّبُّ والشَّتم؛ فمثلا توصف التّلفزة الجزائريّة باليتيمة، وتتلقّى كثير من القنوات ومنها قناة النّهار الجزائريّة قدْحا وتَسْفِيها شديدا.

وعليه يجب على وسائل الإعلام الالتزام باستقصاء الحقيقة والموضوعيّة ومجانبة السّطحية والتّزييف، فالسّعي خلف السَّبقِ الصُّحفيّ وخدمة مصالح خاصّة يبعدها عن المِهَنيّة، كما أنّ دور الإعلام استقصائيّ وموضوعيّ وإصلاحيّ.

وما نحاول تسليط الضّوء حوله في هذا المبحث الذي يتناول تأثير الحراك الشّعبي في المعالجة الإعلاميّة في المطلب الأوّل، وتَناوُل وسائل الإعلام الوطنيّة والأجنبيّة للحراك الشّعبي في الجزائر خلال المطلب الثّاني.

المطلب الأوّل: تأثير الحراك الشّعبي في المعالجة الإعلاميّة

أتاح الحراك الشّعبي في الجزائر لوسائل الإعلام مادة إعلامية دَسِمة، فحظي بتغطية واسعة في مختلف الصُّحف والقنوات ووكالات الأنباء العربيّة والعالميّة، وكان الخبرَ الرئيسَ في أغلب القنوات والصُّحف.

واللافت للانتباه أنّ التّغطية الإعلامية شدَّها الإعجاب الكبير بالسّلمية والصّور الفريدة التي صنعها هذا الحراك، والمشاركة الواسعة لمختلف فئات الشّعب وبأسلوب متحضّر خاصّة في بداياته، فيقول مثلا أحد المحلّلين " عِشْت الحدث بابتهاج وهو ليس حالة مَرَضِيَّةً، هو حالة صحيّة جيّدة، لا ينبغي أن ننسى أنّ أوّل إنجاز بعد الاستقلال كان انقلابا عسكريّا، ومررنا بعدّة انقلابات، ثمّ عدنا إلى انتخابات، وكانت أحيانا مزوّرة ولكنّني قلت هي في كل الأحوال أحسن من الانقلاب، واعتبرتها مسارا نحو الدّيمقراطيّة، فنحن اليوم أمام شعب بالملايين خرج للشّارع مبتهجا، في حين أنّ باريس قدَّمت عاصمةً شوارعها ضَبَابِيّة ودُخانيّة، فهذا الحراك قدّم وُرُودا، وكان الشّعب الجزائريُّ مُعلِّمَ البَشريّة في الدّيمقراطيّة" (العيد بالأطرش، في دائرةالضّوء، 2019)، وهذا يدل على اعجابه بصورة وشكل الحراك أكثر من اهتمامه بمضمونه، وهو المطالب والرّفض الشّعبي لنظام الحكم واستمراره، وقد قارنه بما يجري في فرنسا من عنف وتحطيم للمحلات والسّيارت وغيرها، وهذا ما تشهده احتجاجات ما يسمّى السّترات الصّفراء.

وكان ترشّح الرّئيس بوتفليقة لولاية خامسة بمنزلة الشّرارة لاندلاع التّظاهرات الشّعبية المكثّفة والمتصاعدة منذ يوم 22 فبراير 2019 م، وهو ما تسبّب في تعقيدات سياسيّة ودستورية غير معهودة في الجزائر (محمد السّبيطلي، صفحة 6)، تجاوبت معها وسائل الإعلام بالتركيز على الصّورة الحضاريّة والسّلميّة أكثر منها تركيزها على المطالب المرفوعة، حيث كانت أغلب وسائل الإعلام تُغيّب الشّعب عن قصد أو دون قصد بمحاولة فرض تواجدها متناسية تواجد الجمهور والشّعب كقوة فاعلة، "ففي المجتمع المعاصر يكون للجمهور وجود في كلّ مكان، لكنّه غير مرئيٍّ... ويطالب الجمهور بأن يتم الاعتراف بفضله، وأن يُخدَمَ، وأن يُزَوَّدَ بالمعلومات، وأن يتمّ استِرضاؤُه، وأن يُستشارَ، وأن يُحتَرَمَ" (ستيفن كولمان / كارين

روس، صفحة 17)، وهذا ما يجب أن تعلمه وتعمل من أجله وسائل الإعلام، خاصة وأنّ وسائل التّكنولوجيا والإعلام البديل متمثّلا في وسائل التّواصل الاجتماعي قد وفّرت ما لم يكن متاحا في السّابق.

وسنتكلّم في هذا المطلب حول تأثيرات الحراك الشّعبيّ في وسائل الإعلام في فرعين اثنين: يتناول الأوّل تأثير الحراك الشّعبي على وسائل الإعلام الدّوليّة والعربيّة، وفي الفرع الثّاني تأثيره على وسائل الإعلام الجزائريّة العموميّة والخاصّة.

الفرع الأوّل: تأثير الحراك الشّعبيّ في الإعلام الدوليّ والعربيّ

تنحاز وسائل الإعلام في غالبها إلى أهدافها واستراتيجيتها، فغالبا ما تكون تابعة تغذّي توجّهها وسيرورتها، لكنّ الحراك الشّعبي في الجزائر غيّرَ وِجهة وسائل الإعلام شيئا فشيئا منذ الأسابيع الأولى، وأطلق الألسن والأقلام الإعلاميّة وبتأثير عوامل كثيرة؛ منها تَغيِيرات قام بها أطراف وقوى الصّراع والذي بدأ يخرج من الخفاء إلى العلن، فكان لا بدّ من التّحكم في وسائل الإعلام خاصّة التّلفزيون.

ويعتبر أهمّ ما ميّز التّأثير على الإعلام الدّولي هو التّباين الشّديد بين وسائل الإعلام المكتوبة والمرئيّة والتي اتّسمت بداية بمحاولة فهم ما يحدث في الجزائر، لأنّ الحراك الشّعبي قد سبق كلّ التّوقّعات وتجاوزها، غير أنّها حاولت مسايرة ما يحدث بوصفه ظاهريّا دون التّطرّق لتحليله والتّعمّق في أسبابه ودوافعه كثيرا بادئ الأمر.

فركّزت وسائل الإعلام الأمريكيّة مثلا على سلميّة المظاهرات ومكوّناتها الشّبابيّة، وبشيء من التّحليل تحدثت على طبيعة نظام الحكم في الجزائر "وما يميّزه من حكم المسنّين حيث أنّ الرّئيس يبلغ من العمر ثمانين سنة، بينما سبعون في المائة من الجزائريّين دون الثّلاثين، وأنّ جماعة نظام الحكم تريد تمديد هيمنتها على مكتسباتها ومصالحها الشّخصيّة" (عاطف عبدالجواد، فرانس 24).

أمّا الإعلام البريطاني فتناول ما يحدث بسطحيّه ركّزت على الجانب الإخباري وتعاطفها مع المتظاهرين، لكن ما غطّى الحدث أكثر هو التّواجد الإعلامي العربي المعارض في بريطانيا، والذي تناول الحدث بإسهاب كبير، رغم أنّ مصادره كانت مواقع التّواصل الاجتماعي؛ وهذا يرجع لعدم السّماح لها بالتّواجد في الجزائر (الصّادق أمين، فرانس24،) وهذا ما تمثله "قناة المغاربيّة" والتي بمرور الأسابيع صارت منبرا لكثير من النّشطاء، وتستقبل فيديوهات الحراك وتتغنّى به مُنْتَشِيَة بما يحدث في الجزائر ومنحازة إلى الشّعب كما تصف تقاريرها اليوميّة، بل صارت على مدار السّاعة منشغلة بالحراك دون سواه، وضدّ السّلطة في كلّ توجّهاتها.

أمّا وسائل الإعلام الفرنسيّة فتبقى أبرز المتأثّرين بالحراك الشّعبي، والتي أشارت إلى طبيعته التي طغى عليها الشّباب، حيث ذكرت صحيفة "لوموند "أنّ شرارة الحراك هي رفض الشّباب لعهدة خامسة للرّئيس، وكتبت بتاريخ 2019/03/02م (نيكولاس بو،موقع لوموند افريك) «*Quelques scènes inoubliables du printemps algérien*» أي بعض المشاهد التي لا تنسى من الرّبيع الجزائريّ، في إشارة إلى اندهاشها من الحراك الشّعبي في الجزائر، وإشارة إلى أنّ ما يحدث في الجزائر امتداد للربيع العربيّ كما سمّي في باقي الدّول العربيّة، وهو الأثر الذي تركه الحراك في عديد وسائل الإعلام الدّوليّة، غير أنّ وسائل الإعلام الفرنسيّة كانت مشتّتة بين الحراك الشّعبي في الجزائر، واندهاشها من طابعه السلميّ،

لتزامنه مع احتجاجات عنيفة في فرنسا تمثّلت في احتجاجات السترات الصّفراء، حين كانت في كل سَبْتٍ تحدث فزعا وهلعا كبيرين في فرنسا.

ومع مرور الأسابيع والجُمُعات فإنّ الحراك بدأ يخفت وبقيت وسائل الإعلام الأجنبيّة نافذة له على العالم الخارجيّ، خاصّة بعد تراجع الإعلام المحليّ عن تغطية أحداثه وهذا منذ تحديد تاريخ لانتخابات رئاسيّة في 2019/12/12، وذلك بعد فشل إجراء الانتخابات التي حُدِّد تاريخها في 2019/07/04.

الفرع الثّاني: تأثير الحراك الشّعبي في وسائل الإعلام الوطنيّة

أجبر الحراك الشّعبي في الجزائر وسائل الإعلام الجزائرية عمومية وخاصّة على النّظر تحت قدميها، وتفحّص ما يحدث حولها نظرا للحرج الشّديد الذي وقعت فيه، فكان الحراك وجبة مُحفّزة للتّحرّر وفكّ الارتباط والتّبعيّة العمياء للسّلطة، وبدأت وسائل الإعلام خصوصا العموميّ تتمرّد وتتظاهر ضدّ القيود المفروضة عليها، وصار التّوجّه نحو الانتصار للحقّ ورفض التّصفيق للباطل وأداء الخدمة العموميّة.

كما يلاحظ أنّ الاحتجاجات أدّت إلى تفكّك مؤسّسات النّظام السّياسية والتّنفيذية على الأقل بسرعة غير متوّقعة. وبدا أنّه فقد قاعدته السّياسيّة والشّعبية، إذ التحق العديد من مكوناته سواء منها الحزبيّة أو الجماهيريّة بالحراك الشّعبي خصوصاً أنّ هذا الأخير انتقل في مدّة قصيرة من رفض العهدة الخامسة إلى المطالبة برحيل النّظام وإصلاحات جذريّة. ولعلّ سرعة وتيرة التفكّك والانشقاقات كشفت عن هشاشة النّظام وضعف تماسكه (محمد السّبيطلي، صفحة 8).

وهو ما دفع أطراف الصّراع السّياسي إلى محاولة الالتفاف على الإعلام وسحبه في جانبها حيث تمّ تغيير المدير العام للتلفزيون والسّيطرة عليه؛ والذي سبق استقالة الرئيس؛ تضييقا على الطّرف المخالف للجيش ومحاصرته إعلاميّا وتوالت بعدها تغييرات أخرى على رأس مؤسّسات أمنيّة وعسكريّة وإعلاميّة.

فبدأت المعالجة الإعلامية الرّسمية خاصّة تسلك منحىً مغايرا تماما، وعرفت مؤسّسات الإعلام تهجّما صريحا على شخصيّات النّظام السّابق، والتي كانت تُمَجِّدها بعد أن استمدت ذلك من خطاب قائد الأركان "القائد صالح" الذي استعمل وصف العصابة بقوله: "إنّ المساعي المبذولة من قبل الجيش الوطني الشّعبي منذ بداية الأزمة، وانحيازه الكلّي إلى المطالب الشّعبية، تؤكّد أنّ طموحه الوحيد هو السّهر على الحفاظ على النّهج الدّستوري للدّولة، وضمان أمن واستقرار البلاد، وحماية الشّعب من العصابة التي استولت بغير وجه حقّ على مُقدّرات الشّعب الجزائري" (قائد الأركان القائد صالح، خطاب 2019/04/02)، وفي هذا الخطاب وجّه الجيش رسالة سياسيّة بالدّرجة الأولى، ومنها إلى وسائل الإعلام بتوجيه أقلامها لأفراد العصابة الحاكمة والفساد، وهو ما تلقفته هذه الأخيرة بفتح ملفاته وتحليلاتها عبر محطات الإعلام المختلفة في الجزائر، حيث صار من كان بالأمس مصدر الاستقرار هو وأركان جهازه مستباحا ومحلّ قدح وتخوين بعد أن تلقّت الضّوء الأخضر بذلك.

فشرعت وسائل الإعلام المحليّة خاصّة في كشف الغطاء والتّشهير بالفاسدين وحجم الفساد الذي مسَّ مختلف الجوانب السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة والتربويّة، والذي برز في تنافس شديد من مختلف المحطّات الإعلاميّة باستضافة عديد الأشخاص، وفتح مجال النّقاش، وعرض أرقام وجوانب الفساد ومجالاته، وتسمية الفاسدين بأسمائهم دون تحفّظ، حتّى صارت كثير من الحصص

الإعلاميّة محاكم قضائيّة؛ تمارس الوظيفة القضائيّة بإسناد الاتّهامات وإطلاق الأحكام والمطالبة بتوقيع أشدّ العقوبات، وهذا تحت ضغط كسب مرضاة الحراك الشّعبي والانتقام ممّن باعوا البلاد وأفسدوها.

فمنذ انطلاق الحراك الشّعبي في الجزائر تحرّرت الكثير من الأقلام " وشَعَر الإعلاميّون أنّهم بدأوا يفكُّون الأغلال التي كانت تقيّدهم، فهناك مسائل كثيرة كان من الصّعوبة بمكان اللّجوء إليها، أمّا الآن فكل المواضيع باتت مباحة ومطروحة للنّقاش بفضل الحراك الشّعبي الذي لم يحرّر الشّعب من دكتاتورية السّياسيّين فقط، بل حرّر الإعلاميّين أيضا من دكتاتورية السّلطة التي رهنت الإعلام بسيطرتها على كل مقدّرات الموارد الماليّة التي تعتبر موردا أساسيا كي يؤدي الإعلام مهمّته بمسؤولية وحرّيّة كاملة" (محمد مسلم، فرانس 24)، وهذا يتّضح جليّا من خلال متابعة تحوّل ممارسات الإعلام السّابقة بعد انطلاق الحراك الشّعبي.

إنّ هذا التّحول لم يتزامن مع الحراك مباشرة، حيث تأخّر الإعلام في مساندته حتّى تأكّدت لديه قوّة الحراك الشّعبي وتمكّنه من حصد نتائج مهمّة؛ وهذا ما ظهر في الإعلام العموميّ خاصة، "فالإعلام العمومي عندنا هو إعلام حكومي وليس إعلاما عموميّا؛ وفي البداية لمّا كان الحراك مشكوكا فيه من قبل السّلطة؛ طبعا الإعلام الحكومي هذا انحاز إلى السّلطة، لكن مع مرور الأيّام ومع اشتداد سَعة الحراك، وتبيّن أنه ماضٍ يحصد نجاحات كبيرة، انقلبت الأمور وتحرّر الصّحفيّون الذين يعملون في القطاع العموميّ، وقاموا بوقفات احتجاجية أوصلوا من خلالها رسالتهم أنّهم في خدمة الشّعب وليسوا ضدّه" (محمد مسلم، فرانس 24).

بينما يرى البعض "أنّ التّغيير مسّ تلطيف الدّكتاتوريّة وليس تغيير الدّكتاتوريّة" (علي آيت جودي/ يحيى مخيوبة،فرانس 24)، حيث شهدنا اعتقال مدير قناة الشّروق ثمّ إطلاق سراحه بعد تدخّلات نسبها مدير القناة إلى قادة الجيش، وهي نفس القناة التي أشارت بعد ذلك إلى الاجتماع المشبوه الذي جمع شقيق الرّئيس والجنرال المتقاعد توفيق والرّئيس السّابق زروال.

ومع مرور الأسابيع تعرّضت خلالها وسائل الإعلام إلى كثير من القضايا نقلا للحراك وإشادة به، ثمّ تراجعت عن تناول موضوعاته وتغطيته، وبقي الحراك الشّعبي في السّاحات يوم الجمعة يعتمد على وسائل التّواصل الاجتماعي، خصوصا بعد تحديد تاريخ لإجراء انتخابات رئاسية، وهو ما أثار امتعاضا شديدا ممن بقي في الحراك، والذي بدأ يخفت هو الآخر ويفقد جزءً مهمّا من قوّته مع مرور الأسابيع خاصة مع انقسام الآراء بين مؤيّد للجيش وموقفه، وبين معارض له، ثمّ بين مؤيد للانتخابات ورافض لها.

المطلب الثّاني: تناول وسائل الإعلام للحراك الشّعبيّ

تتّجه الأنظار وبحرص شديد خاصّة عند حدوث تّغيّرات أو اضطرابات إلى وسائل الإعلام؛ فهي مصادر المعلومات والمستجدات، وهذا يمثّل بيئة ملائمة لها خاصّة في هذه الظّروف لإقناع الجمهور، فنجدها توظّف كل طاقاتها لأنّنا "نعتقد أنّ قدراتها خلال أوقات الثّورات وعدم الاستقرار الاجتماعي قد تكون كبيرة، فالفرص كبيرة في هذه الظّروف، ليس فقط لتدعيم الأفكار الثّوريّة، ولكن لتقديم أو إعادة تعريف الموضوعات التي لم يعطها الفرد العضو في الجمهور اهتماما من قبل، خاصة أنّه في ظروف التّغيير

الاجتماعي أو السّياسي يزداد عدم اليقين ويزداد احتمال تعرّض الفرد للمعلومات التي تزيد يقينه" (جهان أحمد رشتي، صفحة 626).

وخلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضّوء على التّناول الإعلامي للحراك الشّعبي في فرعين، نُخصّص الأوّل لتناول وسائل الإعلام الجزائريّة للحراك الشّعبي، والثّاني لتناول وسائل الإعلام العربيّة والأجنبيّة للحراك الشّعبي في الجزائر.

الفرع الأوّل: تناول وسائل الإعلام الجزائريّة للحراك الشّعبي في الجزائر

تناولت مختلف وسائل الإعلام الجزائريّة الحراك الشّعبي حسب مختلف توجّهاتها، فالحديث عن وسائل الإعلام الجزائريّة يقود إلى الحديث عن مؤسّسات إعلاميّة تتمثّل في الإعلام العموميّ التّابع للدّولة، ومؤسّسات خاصّة تعود ملكيّتها للخواص، أو تابعة لرجال الأعمال والمال وتمويلهم، وهي تحت سلطة ورقابة القانون المنظّم لعمل هذه المؤسّسات، رغم هذا فمعالجة وسائل الإعلام للحراك يمكن وصفها بأنها لم تستوعبه، وذلك يرجع إلى انصهارها في الوضع السّياسي السّابق؛ والذي كان مسايرا للتّطوّرات التي تمليها وتتحكّم فيها السّلطة بوسائلها المختلفة الظّاهرة منها والخفيّة.

فالإعلام ملزم بأن تكون مادّته هادفة إلى تحقيق غاية إنسانيّة صالحة، و لا تكون مجرّد عرض لفكر قد يحمل في طيّاته أضرارا ظاهرة أو خفيّة، ولا تكون مجرد لغو لا ينفع ولا يضر (حامد عبد الواحد، صفحة 71)، فقبل الحراك الشّعبي في الجزائر كانت أغلب وسائل الإعلام تُصوّر المشهد السّياسي في الجزائر على أنه لا يمكن الاستقرار إلا ببقاء الرّئيس واستمراره بالحكم؛ حفاظا على الدّولة من السّقوط، وكانت الآلة الإعلامية تنقل صورة التّهديد والتّرغيب، تهديدٌ بخطر العودة للعَشريّة السّوداء والخطر الأمني، والتّرغيب باعتبار إنجازات الرّئيس خلال فترة حكمه واستكمال برنامجه الأمثل.

لكنّ وسائل الإعلام مَسَّها تحوُّل تدريجيّ ومتباين في تناول الشّأن السّياسي، وهذا بتأثير واضح من الحراك الشّعبي الذي منحها غطاء وجرأة لتناقش موضوعات ما كان مسموحا طرحها، حيث حاولت الاصطفاف إلى جانب المطالب الشّعبية التي رفعها الحِراك، لكن تباينت هذه الصّور من وسيلة إعلامية إلى أخرى، وهذا ما نبيّن بعضه من خلال ما يلي:

أولاً- وسائل الإعلام العموميّة الجزائريّة

يبقى أهمّ تغيير مسّ وسائل الإعلام هو ذلك الذي طال المؤسّسة العموميّة مُمثّلة في التلفزيون الجزائري بقنواته الرّسمية، حيث تنصّلت شيئا فشيئا من التّبعية التّامة لما تمليه السّلطة السّياسيّة السّابقة ورقابتها، محاولة استغلال الحراك الشّعبي؛ فهو فرصة قد لا تتكرّر، حيث وصفت ما حدث في أول جمعة والتي كان أهمّ شعاراتها " ضد العهدة الخامسة" بأنه مطالب بالتّغيير والإصلاح، ثم بدأنا نشهد تحرّرا للصّحفيين في طرح موضوعات الفساد السّياسي والاقتصادي، واستضافة شخصيات معارضة والإقرار لها بالوطنيّة والشّرف، وصولا إلى وصف السّلطة الحاكمة بالفساد ثم بالعصابة، بل وتسمية الفاسدين بأسمائهم، وهذا بعد ما استقوت ببيان الجيش الوطني الشّعبي، ففي هذا الشأن يقول أحدهم في القناة الرّسميّة للتلفزيون الجزائري مثلا: "بالله عليك : هل كنّا نسمع إلى خطاب سياسيّ، كنّا نسمع إلى الرّداءة... وما يسمّى بأحزاب الموالاة..." (أحمد ميزاب، في دائرة الضّوء).

وظهر بعد ذلك اهتمام كبير من وسائل الإعلام العموميّة بمؤسسة الجيش وتحليل لمختلف خطابات قائد الأركان القائد صالح أسبوعيّا وتغطية لمختلف زياراته الميدانيّة للنّواحي العسكريّة، ونقلٍ للمناورات العسكريّة في الحدود الغربيّة ثم الشّرقيّة وشمالا وجنوبا؛ إظهارا لجاهزيّة الجيش واستعداده القتالي، وهي ربما تحمل رسائل للتّهديدات الأمنيّة الخارجيّة وطمأنة الرّأي العام الوطنيّ.

ثم بدأ الإعلام العموميّ يُلوّح إلى الآثار السّلبية للتّظاهرات والحراك الشّعبي على الاقتصاد الوطنيّ، وذلك بعد الأسبوع العاشر، وشيئا فشيئا عاد الإعلام الرّسمي أدراجه، وعاود الاختفاء ونسيان أمر الحراك في الشّارع، وتبعته وسائل الإعلام الخاصة أيضا، وهذا بعد الإعلان الثّاني للانتخابات الرئاسيّة، وصار الشّأن العام لها والذي يشغل بالها هو الانتخابات والسّلطة المستقلة التي هي على وشك التّشكيل كأحد مخرجات لجنة الحوار التي تشكّلت لهذا الغرض بقيادة كريم يونس.

ثمّ انتقلت إلى الحملة الانتخابيّة وغضّت الطّرف عن الحراك، بل صار شعار "الجزائر تنتخب" لا يغادر الشّاشة إلا يوم الجمعة 2019/12/13م حيث استبدل بشعار "الجزائر تنتصر" وهو يوم إعلان فوز المترشّح عبد المجيد تبّون رئيسا للجزائر بنسبة مئويّة 58.15 بالمائة من أصوات المنتخِبين.

ثانياً- وسائل الإعلام الجزائرية الخاصّة:

لم يقتصر المشهد الإعلامي على نقل الحقيقة دوما، فقد حاولت بعض وسائل الإعلام التّركيز على اصطياد بعض ما يرضي مآربها؛ وهو ما عشناه في بعض المشاهد والأحداث المعزولة التي حاول البعض تلبيسها للحراك؛ فنقلت قناة النّهار مثلا مشاهد لأعمال شغب تخلّلت المسيرات، تمثّلت في حرق مركبات قرب فندق الجزائر - سان جورج - بالعاصمة وتحطيم واجهات وشرفات مباني ومحلات، منها وَكَالتَيْن بَنْكِيّتيْن BNA و BEA، وصَاحَبَ المشَاهِدَ المنقولة في تقرير القناة خبر دون صور؛ يذكر أنّه وحسب مصادر من مطار هواري بومدين الدّولي، تَمّ توقيف عدد من الأجانب قدِموا للجزائر كسيّاح مزوَّدين بعتاد متطوّر للإعلام الآلي بِنِيَّة شَحْن الرّأي العام، وحسب ذات المصادر فالتّحقيق جار حول قيامهم بكراء شرفات بعض العمارات لشحن وتهويل هذه الحركة الاحتجاجية (قناة النهار،2019/03/01)، وكانت مشاهد حصريّة لقناة النّهار بتاريخ 01 مارس 2019 ليلا عقب انتهاء المظاهرات في الجمعة الثّانية.

كما بثت نفس القناة عقب سحب الثّقة من رئيس حزب جبهة التّحرير لمشاهد الصّراع والتّنابز اللّفظي بين أعضاء اللجنة المركزية وأحد أعضائها وهو يصف المسؤولين السّابقين للأفلان بالسّراقين ومن وسخ الحزب وأحد رفاقه ينادي رفقته "عنده الحق" (قناة النّهارالجزائرية، 2019/04/23).

حيث سجّلت -منذ الأسبوع الأول من الاحتجاجات- استقالات في صفوف الموالاة وخاصة بين أعضاء اللّجنة المركزية والنواب السّابقين لحزب جبهة التحرير الوطني. فالحزب الذي مرَّ بأزمات عدّة وتغييرات كثيرة على مستوى الأمانة العامّة والهياكل والمؤسّسات التّابعة له في السّنوات الأخيرة؛ يمرّ الآن بأصعب ظروف في تاريخه (محمد السّبيطلي، صفحة 8).

وتوالت الحملات الإعلاميّة حيث شهدنا حملة غير مسبوقة على بعض الجنرالات السّابقين كالجنرال بن حديد ومن خلفه توفيق.

كما عرضت القناة الخاصّة دزاير نيوز موضوع توقيف رجل الأعمال علي حداد على الحدود بأمّ الطبول في ولاية الطارف؛ وبعد بيان وكيل الجمهوريّة لولاية الطّارف، ظهر بأنّ التّوقيف تمّ بناء على مخالفة المعني للتّشريعات، وهي امتلاكه لجوازي سفر وعدم التّصريح بالعُملة الأجنبيّة، بثّت هذه القناة على شريط الأخبار الهامّة ما نصّه: "القضاء يبرئ رجل الأعمال علي حداد من تهم الفساد"، وهو طبعا مالك القناة، وذلك صبيحة اليوم الموالي لتوقيفه مع أنّ البيان لم يشر إلى موضوع الفساد.

وتناقلت بعض المواقع الإعلاميّة والصّحف الوطنيّة التحاق جمعيّات وأحزاب ومنظمات وشخصيّات تاريخيّة وتنظيمات مختلفة بالحراك أو مباركته مثل موقع الجزائر اليوم والذي نقل مشاركة المجاهدة جميلة بوحيرد والمجاهدة زهرة ظريف بيطاط في الحراك، (موقع الجزائر اليوم،2019/03/08.)،

ونقلا عن قناة البلاد الجزائرية وموقع " كلّ شيء عن الجزائر (TSA) عرض موقف "جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين "المطالب بسحب ترشّح الرّئيس لعهدة خامسة"، (موقع كل شيء عن الجزائر،2019/03/02) وعلى نفس موقع قناة البلاد مقال بعنوان "المجلس الإسلاميّ الأعلى يبارك الحراك الشّعبيّ السّلميّ" (موقع قناة البلاد، 2019/03/20م).

وظلّت وسائل الإعلام المحليّة الخاصّة رغم ما لقيه بعضها من رفض شديد من الحراك في الشّارع تغطّي أحداث الحراك إلى أن تراجعت هي الأخرى، وعلى منوال المؤسّسة العموميّة اتجهت نحو تغطية الانتخابات والحملة الانتخابيّة وتجاهلت الحراك في الشّارع ونقل صوره ومناصريه.

وإحقاقا للحقّ كانت بعض الحصص تناقش وجوده، وتشعرك أنّه موجود، ولكن دون تركيز ممّا يوحي أنّه أمر هامشيّ، وهذه القنوات كذلك لم يغادر في مجملها شعار "الجزائر تنتخب" إلا عشيّة إعلان نتائج الانتخابات حيث تحوّل هو الآخر إلى شعار "الجزائر تنتصر"، بعد أن مالت إلى تغطية الحملة الانتخابيّة ثم الانتخابات حتى إعلان نتائجها.

الفرع الثّاني: تناول وسائل الإعلام العربيّة والأجنبيّة للحراك الشّعبي في الجزائر

يُعدُّ المشهد الذي صار مشهورا لدى الجزائريّين عندما كانت مراسلة قناة سكاي نيوز العربيّة على المباشر تنقل فرحة البعض في الطّرقات، حيث قاطعها أحد الشّباب بعبارة "مكانش منها، يتنحاو قاع" وهي صورة كانت تحاول من خلالها التّأثير على الرّأي العام العربيّ والجزائريّ، بمشاهد الفرح في الشّوارع عقب التّنازل عن الترشّح لعهدة خامسة، وهو ما خَالَفَ توجُّهَها وعَكَس تأثيرها، "وإن أعطى الشّعب درسا تاريخيّا في ماهيّة التّظاهر السّلميّ ودعم انتقال حمّى الحرّيّة إلى الشّعب السّوداني حتّى بتنا نتحدّث عن الرّبيع العربيّ الموسم الثّاني" (زهور وعمارة، صفحة 4).

كذلك حاولت بعض وسائل الإعلام متمثّلة في قناة العربيّة، ومراسل وكالة رويترز، نقل أخبار عن وقوع عنف واستخدام الأمن لقنابل الغاز وخراطيم المياه ضدّ المتظاهرين، وهو ما ردّت عليه المديريّة العامة للأمن ببيان نفي وتكذيب، انتهى بنشر قناة العربيّة للبيان وتكذيب الخبر، أمّا مدير مكتب وكالة رويترز بالجزائر "طارق عمارة" فقد تمّ ترحيله إلى موطنه تونس بعد الجُمعة السّادسة للحراك الشّعبي، لنشره معلومات كاذبة تتعلّق باستعمال الشّرطة للرّصاص المطّاطي والغاز المسيل للدّموع ضدّ المتظاهرين، وهو ما نقلته عنه بعض القنوات منها قناة العربيّة، وهو ما يبيّن سوء النّوايا لدى بعض هذه الوسائل

الإعلاميّة، وفي الحقيقة فإنّ موقف الجيش والسّلطات الأمنيّة موقف مشرّف بحماية الحراك والمتظاهرين وهذا مالم نشهد له مثيل في الدّول الأخرى، وعلى امتداد فترة زمنيّة طويلة.

كما تمّ منع مراسل وكالة الأنباء الفرنسيّة من تغطية الحراك الشّعبي وعدم تجديد اعتماده من طرف السّلطات الجزائرية، وكانت بعض المواقع الإعلاميّة الفرنسيّة على غرار موقع فرانس 24 باعتبار ما يجري دعوة لبوتفليقة للتّنحي من طرف كتلة معارضة جديدة وآلاف الطّلبة يتظاهرون في العاصمة، (موقع فرانس24، 2019/03/19)، وعلى نفس المنوال نقلت وكالة رويترز خبرا مفاده أن مجموعة سياسيّة جزائريّة جديدة تدعو بوتفليقة للتّنحّي وتدعو الجيش لعدم التّدخّل" (وكالة رويترز، مارس2019م،).

أمّا في قناة الحوار فقد تناولت الحراك بوجهة نظر مضادة لموقف الجيش، ولعلّ استضافة المعارض "العربي زيتوت" الذي يقول: "يدفعون بالشّرطة والدّرك إلى الحافّة... اليوم الدّرك يغلقون مداخل العاصمة... عشرات الآلاف من الجزائريين عالقين، ولا يستطيعون الدخول للعاصمة... وقيادة الجيش لا تستطيع إعطاء أوامر بقمع المتظاهرين لأنّ من المحتمل أن ينقلب الأمر ضدّها، لا نريد أن نذهب لهذا الوضع لكن هذا ممكن جدّا... تصلني رسائل توكد أنّ كبار الضّباط يدفعون صغار الضّباط للاحتكاك مع المتظاهرين، لكنّهم يرفضون ويكادون يرمون ما بأيديهم، ويبكون مع المتظاهرين عندما يسمعون الكلمات الجميلة بأنّكم إخواننا وأنّ هؤلاء عصابة" (قناة الحوار، 2019/04/12)، وهذا في إشارة منه إلى أنّ ما يحدث في الجزائر أمر تفرضه الصّراعات السّياسية لمختلف الأجنحة، والتي لا تريد التّنازل عن الحكم، بل هو منطق الغالب على المغلوب كما يحمل في ثنايا كلامه تلميحا إلى الفوضى والانفلات الأمني المتوقّع حسبه وربما التّمرد العسكري.

فيما يقول الكاتب والصّحفي نور الدّين ختّال حول الحراك وكيف تغيّر وانحرف عن مساره الطّبيعي واتّجاهه نحو المظاهرات اللّيليّة كفكرة جديدة، وهذا أسبوعان قبل الانتخابات، بأنّها جهات تريد أن تقود الحراك، وهي جهات حسبه لا يمكن أن يثق فيها الشّعب الجزائري وأحزاب محسوبة على اتجاه واحد قائلا: "نذكرها وهي أحزاب محسوبة على اتجاه واحد وهي التّجمع من أجل الثّقافة والدّيمقراطية والجبهة الاجتماعيّة الدّيمقراطيّة وجمعية راج، هذه الثّلاثة محسوبة على اتجاه واحد وهو الاتّجاه الذي أيّد انقلاب 92، وهو الذي راهن على مرحلة انتقاليّة طويلة في التّسعينات، وهو الذي عرقل المصالحة الوطنيّة الحقيقيّة سنة 1995م في سانتجيديو، وهو الذي نهب وسرق واستفاد من خيرات الجزائر وعلى رأسها سوناطراك وسفارات الجزائر في الخارج، ووزارة الخارجيّة ووزارة الماليّة وقطاع البنوك والأعمال، لهذا الشّعب الجزائري لا يثق في هذا التّيار رغم أنّه هو الذي انحرف بالحراك عن مساره الطبيعي إلى مسار آخر" ويقول: "هناك أشخاص لم يمارسوا المعارضة قبل، واكتشفوها بعد 2019/02/22م واعتبروا أنّ الغلو في المعارضة هو المعارضة، ولذا فإن القوات الأمنيّة احترمت حقّ التّظاهر، لكن الخطّة الجديدة هي اعتقال المشوّشين على الانتخابات وهذا لا يفرح، وأمر مؤسف ولكنّه إجراء قانوني وردّ فعل رغم أنّ نفس الأشخاص الذين كانوا يرفضون العنف ضدّ المتظاهرين هم من يؤيّد العنف اليوم ضد المترشّحين والتّشويش عليهم". (قناة روسيا اليوم، 2019/11/22م).

بينما يقول أستاذ القانون الدّستوري "رضا دغبار" ردّا على هذا الكلام: "لا يمكن الحديث عن احترام حقّ الذين يريدون الذّهاب لانتخابات واحترام حقّ الذين لا يريدون الذّهاب للانتخابات، نحن نعيش في وطن واحد، والانتخابات ستفرز رئيسا للجمهورية الجزائرية الدّيموقراطية الشّعبية، وبالتّالي النّتائج التي ستترتّب عن الخيار الذي ذهب إليه الذين يريدون الانتخابات في ظل هذه الظّروف التي يطبعها ضمان التّزوير، ستنسحب وستنطبق آثارها ونتائجها على الذين يريدون الانتخابات، وستشمل الذين لا يريدونها"، وهو بتوصيفه هذا يميل إلى عدم إجراء الانتخابات وحسبه فالظّروف غير مهيّأة لذلك.

ويضيف سبب ذلك قائلا: "بالتّالي نحن في سفينة واحدة فلا يجوز لجزء من الشّعب أن يقرّر الوجهة ما دامت الوجهة تخصّ كلّ أفراد الشّعب الجزائري، أمّا وجود أقطاب ومحاولة الشّعب إلى إحداث التّغيير كونه يستهدف إضعاف الحراك، نريد انتخابات نزيهة لإعطاء رئيس بانتخاب كلّ الشّعب، وليس برئيس بانتخاب جزء من الشّعب، مثلما تقتضيه أحكام الدّستور، فالذّهاب لانتخابات بجزء من الشّعب غرضه إنتاج رئيس ضعيف"، وهو يؤكّد رغبته في تأجيل الانتخابات أو رفضها عموما، مع اعترافه بسلمية الحراك وحرفيّة السلطة الحاليّة وسِلميّتها أيضا، حيث يقول :"الجزائريون في الحراك يطالبون سلميا بتوفير كل الظروف التي تؤدي كل الجزائريين للانتخابات الرئاسية، ليكون الرئيس المنتخب يحوز رضى الشعب، أعتقد أن الجزائريين ومنذ 9 أشهر متمسكون بالسّلمية رغم بعض التّجاوزات والتي لا تمثّل الحراك، الحراك مازال متمسكا بسلميّته وكذلك السّلطة تسير في هذا الاتجاه، ونرجوا من السّلطة أن تقتنع بأن الانتخابات يجب أن تسير في ظروف أحسن من الظّروف التي هي متوفرة الآن (قناة روسيا اليوم، 2019/11/22م).

بينما ترى قناة المغاربية أنّ الإعلام العموميّ في الجزائر استقال من تمجيد الرّئيس السّابق، وتحوّل إلى تمجيد قائد الأركان، وهذا وفق توجّهها الدّاعي إلى إبعاد كل من له علاقة بالسّلطة فيما سبق بما فيها قادة المؤسّسة العسكريّة، وهذا موقف أعتقد أنّه يجانب الصّواب لحدّ بعيد، فموقف المؤسّسة العسكرية من الحراك بحماية المواطنين، وكل ما من شأنه ضمان أمنهم وسلامتهم ويحفظ الوحدة الوطنيّة، كما أن مؤسّسة الجيش وعلى اعتبارها المتّحكّم والفاعل في ظلّ الحراك الشّعبي وعدم تضييقها على المواطنين في أعمالهم وتنقلاتهم وعبادتهم ومعاملاتهم، فإن هذا ما يحقّق مصالح النّاس وفق القانون ووفق مقاصد الشّرع.

كما أنّ قناة المغاربيّة اتّجهت إلى رفض كلّ شيء لا يقبله الحراك، وصارت قبلة الحراكيّين خاصّة من هم ضد الجيش والمؤسّسة العسكريّة، وهو التيّار الذي كانت تدعمه المغاربية وبشدّة، فهي على ما يبدو لم تكن تميل إلى التّغطية الإعلاميّة المهنيّة والموضوعيّة، فقد اتّجهت إلى الدّعاية ضدّ مؤسّسة الجيش.

وعموما نلاحظ أنّ أغلب وسائل الإعلام بذلت جهدا كبيرا نحو نيل رضى الحراك الشّعبي، ورضى أصحاب القرار والسّلطة في نفس الوقت وخاصة الإعلام المحلّي، وهذا في الحقيقة يُبعدها عن الموضوعيّة، بل هو محاولة منها لحماية وجودها وإبعاد الأذى عنها، ويمثل أنانيّة وخذلانا واضحا لحركة التّغيير التي ينشدها الشّعب في شتّى المجالات وخاصّة المجال الإعلاميّ المهنيّ، قصد تصحيح وضع غير سويّ.

فالصّورة الحقيقيّة لوسائل الإعلام أنّ مسارها لم يتغيّر كثيرا على ما كان عليه قبل الحراك، بل صار مرتبكا يتحاشى ردّة فعل السّلطة، وردّة فعل الشّعب متمثّلا في الحراك، كما أنّ السّلطة التي بيدها القرار لم تفسح المجال للإعلام لممارسة وظيفته المنشودة، فهي تترك له مساحة دون أخرى، وهذا ما تثبته السّلطة عن نفسها، ففي يوم الخميس الذي سبق الجمعة الثّانية والعشرين من الحراك، وبعد تعيين لجنة للحوار الوطني، قدّمت هذه الأخيرة مطالب لرئيس الدّولة وأعلنت اللّجنة موافقته عليها والتّدرُّج في تنفيذها، ويأتي على رأسها ضرورة رحيل الحكومة، وإطلاق سراح المعتقلين السّياسيّين، وعدم التّضييق على الحراك الشّعبي، وضمان حريّة واسعة للمؤسّسات الإعلاميّة في التّعاطي مع وضع البلاد.

ولكن نلاحظ أنّ السّلطة استطاعت التّحكم في زمام الأمر بعد إفراز خمسة مترشحين للرّئاسة حيث صارت التّغطية الإعلاميّة حسب منحى السّلطة الذي يتّجه نحو المُضيّ في الانتخابات واتّجهت نحو حجب حركة الشّارع والاحتجاجات رغم تواصل الحراك، في حين تتمّ التّغطية للحملة الانتخابية وبشكل يبدو فيه الدّعاية لإنجاحها كبيرة، وهو ما تمّ في الأخير بإعلان فوز المترشح "عبد الجيد تبّون" رئيسا للجمهوريّة، وقد تعهّد الرّجل في أوّل خطاب له بعد إعلان فوزه بأن يفتح المجال لحريّة الصّحافة ووسائل الإعلام إلى أقصى حدّ، غير أنّه لا يقبل من الإعلام التّجريح والإهانات، وهو ضابط موضوعيّ يجب أن يُتْبع بضوابط قانونيّة وأخلاقيّة أخرى حتّى يستقيم حال الإعلام ومؤسّساته فيما يحقّق المصالح العامّة.

وللأمانة فإنّ الممارسة التي قامت بها السّلطة ممثّلة في الجيش قد كانت ممارسة سياسيّة بامتياز، وقد يعاب على الجيوش اقتحام السّياسة، لكنّ الممارسة السياسيّة للجيش الجزائري قد تفوّقت على أدعياء السّياسة، واستطاع المرور بالجزائر وشعبها إلى برّ الأمان، وهذا يبيّن خطأ المفهوم السّائد أنّ للجيش ثكناته، وأنّ السّياسة حكر على السّياسيّين، فإنّ تحكّمه في توجيه الآلة الإعلاميّة لصالح الحراك ثمّ الانتخابات، وتعهّده بأداء واجبه بحماية الشّعب والبلاد، فهذا المسعى له آليّاته؛ ومنها ضبط الإعلام الذي لو ترك لأفسد أكثر ممّا يُصلِح، ففي المادة الثّانية من قانون الإعلام والتي تنصّ على أنّ الإعلام: "يمارس نشاطه بحرّيّة في إطار القانون العضوي والتّشريع والتّنظيم المعمول بهما" وذكرت المادة مجموعة من النّقاط لا بدّ من احترامها ومنها : "السّيادة الوطنيّة، و متطلّبات أمن الدّولة والدّفاع الوطني، ومتطلّبات النّظام العام"، وبذلك نجحت مؤسّسة الجيش وعلى رأسها قائد الجيش الفريق "أحمد قائد صالح" بتنفيذ وعوده وتسليم السّلطة لرئيس منتخب، وتوفي -رحمه الله- بعد أن قدّم درساً في الوطنيّة فريداً، ولخّصت جنازته صورة كلّ ذلك.

الخاتمة:

تطرّقت الدّراسة التي بين أيدينا إلى موضوع هامٍّ يشغل بال العامّ والخاصّ في الجزائر، ويتمثّل في الحراك الشّعبي السّلميّ وتداعياته المتنوّعة، وخاصّة من النّاحية الشّرعيّة والقانونيّة، وتأثير ذلك على وسائل الإعلام المختلفة، حيث تناولت مفهوم وسائل الإعلام ووظيفتها المنوطة بها، ومفهوم الحراك الشّعبي ومشروعيّته في الفقه الإسلامي والقانون متمثّلا في المواثيق والعهود الدوليّة، والدّستور الجزائريّ، ثم المعالجة الإعلاميّة للحراك الشّعبي وتأثيره عليها، وكيف تداعت وسائل الإعلام الدوليّة والوطنيّة نحو الموضوع، ومن خلال هذه الدّراسة يمكن استخلاص أهمّ النّتائج وهي:

1- أنّ حكم الحراك الشّعبي والمظاهرات السّلمية حكم العادات في الشّريعة الإسلاميّة، وما يَفْصِل في حُكمَها الشّرعيّ مقاصِدُ الشّريعة الإسلاميّة، فلا يصح تحريمها وفيها مصلحة أكيدة أو غالبة.

2- إنّ المانعين من فقهاء الشّريعة الإسلاميّة للتّظاهرات والتّجمعات، حكمهم مبني على ما تُفضِي إليه أحيانا من فتن وفوضى وسفك للدّماء، وفوت مصالح العباد، وما يليها من مكاره ومفاسد.

3- أنّ الحقّ في التّظاهر السّلمي بمختلف أشكاله ومنها الحراك الشعبي تُقِرُّه العُهُود والمواثيق الدّوليّة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، ولا تمنعه إلا لضرورة كالمسّ بالصّحة أو السّلامة والأمن والآداب العامّة.

4- أَقَرّت مختلف الدساتير في الجزائر بالحقّ في التّظاهرات، والتّجمُّعات الشّعبيّة السّلميّة، وإن قيّد بعضها هذا الحقَّ بشروط أو تراخيص وموافقة السّلطة مسبقا.

5- إنّ الحراك الشّعبي منح وسائل الإعلام فسحة وفرصة ثمينة نحو المهنيّة والموضوعيّة والعودة نحو المصداقيّة والتّخلص من ربقة وتبعيّة السّلطة والمال لكنها تبدو بعيدة عن التقاطها.

6- إنّ سعي وسائل الإعلام هو مصلحيّ ذاتي بعيد عن التّناول الموضوعي للحراك الشّعبي في الجزائر في عمومه.

الإحالات والمراجع:

1. المنجد في اللغة. (بلا تاريخ). المنجد في اللغة العربيّة.
2. ابن منظور. (1414ه). لسان العرب (الإصدار ج15، المجلد الثالثة). دار صادر- بيروت لبنان.
3. أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي تفسيرالبغوي. (بلا تاريخ). تفسير البغوي -معالم التنزيل. السعودية، السعوديّة: دار طيبة للنشر والتوزيع السعودية.
4. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. (2003م). الصّحاح تاج اللغة وصحاح اللغة العربيّة. دار الحديث القاهرة مصر.
5. احمد ميزاب،في دائرة الضّوء (المنتج)، و حصة بعنوان" سجال الدّاخل وموقف الخارج واحتمالات الحل". (الكاتب). (25مارس2019م). حصة بعنوان" سجال الدّاخل وموقف الخارج واحتمالات الحل". [فيلم سينمائي].
6. البخاري، حديث رقم 5143. (1422ه). صحيح البخاري (المجلد 1). دار طوق النجاة بيروت لبنان.
7. التعديل الدّستوري2016م مادة 49. (2016م). التعديل الدّستوري2016م. الجريدة الرّسميّة الجزائريّة عدد 14 السنة 51.
8. الجريدة الرسمية. (الجريدة الرسمية عدد82 ديسمبر2020). الدستور2020.
9. الجزائر والمظاهرات في عيون الإعلام عاطف عبدالجواد، فرانس 24 (المنتج)، و عاطف عبدالجواد (الكاتب). (8 مارس 2019). بعنوان: الجزائر والمظاهرات في عيون الإعلام الدّولي [فيلم سينمائي].
10. الجمعيّة العامة للأمم المتحدة قرار2200. (بلا تاريخ). العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة. قرار رقم 2200 في 1966/12/16م.
11. الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة،قرار 217000. (1948م). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. قرار 217000، فقرة 03.

12. الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المَغرِبي. (2007م/1428ه). البدرُ التمام شرح بلوغ المرام (المجلد 1). دار هجر الجيزة مصر.
13. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (2003م/1424ه). كتاب العين (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
14. ابن فارس. (1979م/1399ه). معجم مقاييس اللغة. دمشق، سوريا: دار الفكر دمشق سوريا.
15. الصّادق أمين، فرانس24، (المنتج)، و الصّادق أمين (الكاتب). (بلا تاريخ). تقديم عبد الله العالي، بعنوان:، فرانس 24 /، تاريخ 2019/03/08. [فيلم سينمائي]. تاريخ الاسترداد 8 مارس 2019م
16. العيد بالأطرش، في دائرةالضّوء (المنتج)، العيد بالاطرش (الكاتب)، و كريم بوسالم (المخرج). (2019). سجال الداخل.. وموقف الخارج.. واحتمالات الحل [فيلم سينمائي]. الجزائر: التلفزيون الجزائري. تاريخ الاسترداد 25 03، 2019
17. القانون العضوي للإعلام، المادة 03. (15 01، 2012). القانون العضوي للإعلام المادة 03. الجريدة الرسمية الجزائر 2012/01/15.
18. النّووي. (1392ه). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
19. علي آيت جودي /يحيى مخيوبة بعنوان هل يجني الإعلام ثمار الحراك،فرانس 24 (المنتج)، و علي آيت جودي/ يحيى مخيوبة مخيوبة (الكاتب). (10ماي 2019م). بعنوان هل يجني الإعلام ثمار الحراك؟ تاريخ 2019/05/10. [فيلم سينمائي].
20. بوطيّب بن ناصر. (بلا تاريخ). الحقّ في التّجمع السّلمي في النّظام القانوني الجزائري. مجلّة دفاتر السّياسة والقانون.
21. جيهان أحمد رشتي. (بلا تاريخ).، الأسس العلميّة لنظريّات الإعلام. دار الفكر العربي بيروت لبنان.
22. حامد بن عبد الله العلي. (أفريل، 2019). الحسبة على الحاكم ووسائلها في الشّريعة الإسلامية. (حامد بن عبد الله لعلي، المحرر، و الحسبة على الحاكم ووسائلها في الشّريعة الإسلامية، المنتج) تم الاسترداد من مشكاة.
23. حامد عبد الواحد. (بلا تاريخ). الإعلام في المجنمع الإسلامي. بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.
24. حصة منتدى الصّحافة محمد مسلم، فرانس 24 (المنتج)، و محمد مسلم (الكاتب). (10ماي 2019م).،، بعنوان هل يجني الإعلام ثمار الحراك؟ فرانس 24 /، تاريخ 2019/05/10. [فيلم سينمائي].
25. زهور وعمارة،. (2019م).، مقال بعنوان" الحراك الشّعبي في الجزائر- تتنحاو قاع- تأمّلات في واقع مرهون،. -، أستاذة القانون العام، كليّة العلوم القانونيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة تونس.
26. ستيفن كولمان/ كارين روس. (2012م). الإعلام والجمهور، (المجلد ط1). (ستيفن كولمان / كارين روس، المحرر، و ترجمة صباح حسن عبد القادر / عادل يوسف أبو غنيمة،، المترجمون) دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.
27. صحيح مسلم، حديث رقم 55. (بلا تاريخ). صحيح مسلم (الإصدار ج1). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
28. صحيفة الخبر صحيفة الخبر. (6 مارس 2019م). بيان رقم 2 لسنة 2019 للنّقابات المستقلّة.
29. عدلان عطيّة. (2010م/1432ه). الأحكام الشّرعيّة للنّوازل السّياسيّة (المجلد الأولى). دار اليسر ودار الكتب المصرية القاهرة.
30. علي عبد الفتاح كنعان. (2014م). الإعلام والمجتمع (المجلد دون طبعة). دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان الأردن.

31. قائد الأركان القائد صالح، خطاب 2019/04/02. (02 أفريل 2019م). نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الشّعبي الوطني، يوم الثلاثاء 2019/04/02. مجلة الجيش.
32. قناة النهار،2019/03/01 (المنتج)، قناة النهار (الكاتب)، و قناة قناة النهار (المخرج). (2019م). أعمال شغب بعد المظاهرات، حرق سيارة بالقرب من فندق سان جورج. [فيلم سينمائي]. الجزائر: الجزائر. تاريخ الاسترداد 01 مارس، 2019م
33. قناة روسيا اليوم،2019/11/22م، (المنتج). (22 نوفمبر2019م).، الجزائر، حملة الانتخابات على وقع الاحتجاجات، يوم الجمعة 2019/11/22. [فيلم سينمائي].
34. قناة قناة الحوار،2019/04/12 (المنتج). (12 أفريل 2019م). العربي زيتوت، تغطية خاصة بعنوان حراك الجمعة الثامنة: لا للعودة لنقطة الصفر، يوم الجمعة 2019/04/12 السّاعة 12.38 د توقيت غرينتش. [فيلم سينمائي].
35. قناة قناة النّهارالجزائرية،2019/04/23 (المنتج). (23أفريل 2019م).، يوم، خلال أشغال اللجنة المركزية الأفلان لانتخاب أمين عام جديد. [فيلم سينمائي].
36. لعياضي، نصر الدّين. (25 04، 2019م). الحراك الجزائري والفيسبوك؛ بين مكلوهان ومروزوف. مدوّنة نصر الدّين لعياضي (https://nlayadi.com/). تاريخ الاسترداد 25 04، 2019، من https://nlayadi.com/
37. محمد السّبيطلي. (مارس 2019م). حراك الجزائر أزمة النّظام بين الإصلاح أو القطيعة. مقال بمجلّة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، رجب1440هأ/مارس 2019م، ص6.
38. محمد بن حسين الجيزاني. (2009م/1430هـ). تهذيب الموافقات (المجلد 3). دار ابن الجوزي الرياض السعودية.
39. موقع الجزائر اليوم بتاريخ 8 مارس 2019م، مقال بعنوان " زهرة ظريف بيطاط تسير ضدّ العهدة موقع الجزائر اليوم، 2019/03/08". (08مارس 2019م). موقع الجزائر اليوم بتاريخ 8 مارس 2019م، مقال بعنوان " زهرة ظريف بيطاط تسير ضدّ العهدة الخامسة". تم الاسترداد من موقع الجزائر اليوم: https://www.aljazairalyoum.com/
40. موقع فرانس24، 2019/03/19،. (19 مارس، 2019م). مقال: " الجزائر كتلة معارضة جديدة تدعو بوتفليقة للتّنحّي وآلاف الطّلبة يتظاهرون في العاصمة"، موقع فرانس24. (موقع فرانس24، المحرر، مقال، المنتج، وموقع فرانس24) تاريخ الاسترداد 19 مارس، 2019م، من موقع فرانس24،،: https://www.france24.com/ar/
41. موقع قناة البلاد،2019/03/20م،. (20مارس 2019م). موقع قناة البلاد. (مقال بعنوان" المجلس الإسلاميّ الأعلى يبارك الحراك الشّعبيّ السّلميّ"، المنتج) تم الاسترداد من http://m.elbilad.net/
42. موقع كل شيء عن الجزائر،2019/03/02. (02 مارس 2019م). موقع كل شيء عن الجزائر (TSA). (بتاريخ 2 مارس 2019، مقال بعنوان" علماء المسلمون يدعون لسحب العهدة الخامسة ويحثّون الجزائريّين على الثّبات"، المنتج) تم الاسترداد من:
https://www.facebook.com/1697425300563627/photos/1699371197035704/
43. ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي، البيضاوي. (بلا تاريخ). أنوار التنزيل /تفسير البيضاوي (المجلد 1). دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
44. نيكولاس بو،موقع لوموند افريك. (8 مارس2019م).، موقع لوموند افريك الفرنسية، 2019/03/02. تم الاسترداد من موقع لوموند افريك الفرنسية.
45. وكالة رويترز، مارس2019م،. (مارس2019م). وكالة رويترز. (بعنوان" مجموعة سياسيّة جزائريّة جديدة تدعو بوتفليقة للتّنحّي والجيش بعدم التّدخل"، المنتج) تم الاسترداد من https://ara.reuters.com.